بالهوية اليهودية لهذا المكـان المقدس » (المصدر نفسه) ٠

ويبقي أن نعرف ان شموئيل كاتس هذا ، هو واحد من الطاقم الاسرائيلي ، الذي يرسم السياسة الاسـرائيلية الجديدة ـ القديمة ، واحد مرافقي مناحيم بيغـن في لقائه مع الرئيس كارتر بل وقد تأخر الاجتماع مع الرئيس كارتر ومستشاريه اكثر من ساعتين عن الوقت المحدد له، لان الحاضرين كانوا يستمعون الـى محاضرة عن الفلسطينيين لمستشار رئيس الحكومة شموئيل كاتس (معاريف ٢٠ـ٧ ـ٧٧) رغم ان الرئيس كارتر « يقـرأ التوراة ، ويعرف ان ارض اسرائيـل تابعة للشعب اليهودي » (ر٠١٠ ٢٣ـ٥ـ ٧٧) على حد تعبير مناحيم بيغن ، وان الاسم « فلسطين » ما هو الا ترجمـة اجنبية لارض اسرائيل (بيغـن ر٠١٠ ٢٣ـ٦ـ٧٧) ٠

اما مناحيم بيغن ، فقد تولى بدوره، وبوصفه رجل قانون سابق ، الناحيـة القانونية لاثبات حق الشعب اليهـودي القانوني ، وملكيته المطلقة في فلسطين، وفقا للقوانين الدولية ٠ اذ كان « قـد عكف منذ تولي الرئيس كارتر للسلطة ، على قراءة جميع المواد السياسيـة السابقة المتعلقة في هذا الموضـوع » (معاريف ٢٤ـ٦ـ٧٧) ٠ اذ « يبدو ان مناحيم بيغن مستعد في اسوأ الحـالات للموافقة على المفهوم الذي يعتمد علـى القانون الدولي ، والذي فسره **يوجيـن روستوف** ، رجل القانون الذي شغـل منصبا كبيرا في حكم الرئيس الأميركي جونسون » (المصدر نفسه) ٠

ويعتمد تفسير روستـوف على ان « الاردن واسرائيل همـا الدولتـان **الوريثتان للامبراطورية العثمانية ،داخل** المنطقة الاصلية للانتـداب **الانجليزي** » (المصدر نفسه) اي ان المشكلـة الفلسطينية ليست هي لب المشكلة ، كما « يفترض كارتر وبيتجزنسكي ، وبـول وآخرون » ، لان « الاصطلاح فلسطين ، يتعلق بمنطقة الانتداب الانجليزي كمـا عرف في الاصل ، من الناحية القانونيـة والتاريخية » (المصدر نفسه) ٠

ولهذا فان « قرار مجلس الامن رقـم ٢٤٢ ، يلزم الاردن واسرائيل ، ولا احد غيرهما ، بأن تحددا بينهما حدودا آمنـة ومعترفا بها ، وعلى هذا الاساس فقـط تتوصلان الى سـلام بينهما » (معاريف ٢٤ـ٦ـ٧٧) ٠

ولهذا ايضا فان « الاردن ، وبعـد ان خلق الامر الواقع ، وصفا جديدا في هذه المنطقة ، حيث يوجد في كل ضفـة للاردن دولة ذات سيادة ، فـان الاردن والذي يشكل الفلسطينيون غالبيةسكانه، لا يستطيع ، وليس له الحق ، فـي ان يطالب لنفسه بأية مناطق في الضفـة الغربية » (المصدر نفسه) ٠

ويبدو ان رئيس الحكومة الاسرائيلية مناحيم بيغن ومستشاره شموئيل كاتس، استطاعا فعلا اقناع الرئيس الاميركـي كارتر ومستشاريه بذلك ، الى الحد الذي اعلن فيه وزير الخارجية الاميركيـة سايروس فانس ، في رده على سـؤال صحفي قبل بدئه جولته الشرق اوسطية، عمن هو « صاحب الحق في الضفـة الغربية » ، أجاب فانس ان « هذا سؤال مفتوح ٠ اعني السؤال عن صاحـب الحق في الضفة الغربيـة » (ر٠١٠ ٣٠ـ٧ـ٧٧) ٠

وفي رده على سؤال آخر اجاب انه «من الجائز ان لا يوجد طرف من الاطراف له حق في الضفة الغربية في هذه المرحلة » (المصدر نفسـه) ٠

وهذا الجواب « يدعم من الناحيـة القانونية ادعاء رئيس الحكومة بيغن ،